

الفصل الحادى عشر
الصيغ النموزجية والشرح
والتعليق لعقود البيع
بشرط المذاق

مادة ٤٢٢ مدني

obeikandi.com

المبحث الأول

صيغ و نماذج

نموذج رقم 39

عقد بيع بشرط المذاق مادة ٤٢٢ مدني

أنه في يوم الموافق / /

تم تحرير هذا العقد بين كل من :

١- السيد / مصري الجنسية

مقيم برقم قسم

محافضة يحمل بطاقة رقم قومي

(طرف أول)

٢- السيد / مصري الجنسية

مقيم برقم قسم

محافضة يحمل بطاقة رقم قومي

(طرف ثان)

يقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد واتفاقهما على ما يلي : (البند الأول)
باع الطرف الأول للطرف الثاني ... كيلو جرام من الزيت المستورد مما يستعمل
فى طعام الإنسان ماركة ... نسبة الحموضة به ... % (أو من الجبن الأبيض
بدرجة دسامة ... ماركة ... أو من قمر الدين ماركة صناعة أو من الجوز
أو التين المجفف أو الرنجة ماركة صناعة الخ) وعلق هذا البيع على شرط
مذاق الطرف الثاني بنفسه او بمعرفة من يعهد إليه بالمذاق، وعليه إعلان رأيه

في المبيع خلال يومين من تاريخ المذاق وإلا سقط التزام الطرف الأول المترتب على هذا العقد دون حاجة لتبنيه أو اعتذار .

(البند الثاني) تم هذا البيع لقاء ثمن قدره فقط التزم الطرف الثاني بالوفاء به فور إعلانه قبوله المبيع وتسلمه أياه.

(البند الثالث) يتم التسليم من مخازن الطرف الأول الكائنة بمصاريف يتحملها الطرف الثاني، وفي حالة التأخر في الاستلام يتحمل الطرف الثاني مصاريف تخزين بواقع ... جنيها عن كل يوم .

(البند الرابع) إذا امتنع الطرف الأول عن التسليم كان للطرف الثاني طلب الفسخ أو اتخاذ إجراءات شراء مثل المبيع على نفقة الطرف الأول والرجوع عليه بالفرق أن وجد .

(البند الخامس) حرر هذا العقد من نسختين، لكل طرف نسخة .

(الطرف الثاني)

(الطرف الأول)

ملاحظة : قد يبين من الظروف استبعاد شرط المذاق في حالة عدم النص عليه كتاجر بطلب من آخر موافاته بكمية من سلعة تخضع لهذا الشرط فشرط المذاق لا يفترض بل يجب النص عليه صراحة .

نموذج رقم 40

عقد بيع بشرط

المذق او الوزن أو الكيل

أنه في يوم الموافق / /

تم تحرير هذا العقد بين كل من :

١- السيد / مصري الجنسية

مقيم برقم قسم

محافظه يحمل بطاقة رقم قومی

(طرف أول)

٢- السيد / مصري الجنسية

مقيم برقم قسم

محافظه يحمل بطاقة رقم قومی

(طرف ثان)

يقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد واتفاقهما على ما يلي :

(البند الأول) باع الطرف الأول للطرف الثاني كمية القمح - الشعير - التفاح - البرتقال الموجودة بمخزنة ، درجة نقاوتها ... والبالغ قدرها خمسين أردبا ، مع اعتبار هذا العدد جوهريا فى التعاقد لحاجة الطرف الثاني إليه في خلال ثلاثة أيام، وتعهد الطرف الأول بإجراء الكيل بحضور الطرف الثاني حتى الساعة ... من اليوم التالي لهذا العقد ، فأن تبين أن المبيع يقل عن القدر المطلوب ، كان شرط الكيل الذي علق عليه العقد غير محقق .

(البند الثاني) تم هذا البيع لقاء ثمن قدره فقط ... للاردب الواحد ، ويكون جملة الثمن ... فقط... يتعهد الطرف الثاني بدفع مبلغ ... عند تحقق الشرط بوجود القدر المطلوب، والباقي يتعهد بالوفاء به خلال ثلاثة اشهر من دفع المقدم سالف البيان .

(البند الثالث) يلتزم الطرف الأول بتسليم المبيع فور تحقق شرط الكيل بدرجة النظافة المشار إليها ، على أن يتسلم الطرف الثاني من مكان وجود المبيع بمصاريف على عاتقه، ويعتبر التسليم إقرارا بتوافر درجة النظافة المتفق عليها .

(البند الرابع) يتحمل الطرف الثاني قيمة العبوات الفارغة ما لم يحضر عبوات من طرفه .

(البند الخامس) حرر هذا العقد من نسختين، لكل طرف نسخة.

(الطرف الثاني)

(الطرف الأول)

ملاحظة: يستعمل النموذج فى البيع بشرط الوزن مع استبدال بياناته ببيانات شرط الكيل .

المبحث الثانى

التعليق :

خلاصة : ما ورد بالمذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدنى بشأن عقد بيع بشرط المذاق و المادة (٤٢٢) والتعليق

إذا بيع الشئ بشرط المذاق كان للمشتري أن يقبل البيع إن شاء ولكن عليه أن يعلن هذا القبول فى المدة التى يعينها الاتفاق أو العرف ولا يعقد البيع إلا من الوقت الذى يتم فيه هذا الإعلان.

يختلف بيع المذاق عن البيع شرط التجربة لا فى أن المشتري حر فى القبول أو الرفض فى مدة يحددها الاتفاق أو العرف فالإثنان حكمهما واحد فى ذلك ولكن فى أن البيع لا يعتبر معلقاً على شرط واقف أو فاسخ بل هو لا يتم إلا من وقت إعلان المشتري للقبول دون أثر رجعى فبيع المذاق قبل قبول المشتري إنما هو وعد بالبيع من جانب واحد.

الملاحظ أنه فى الغالب فى مثل حالة بيع المذاق يشترط المشتري على البائع ألا يتم البيع إلا إذا ذق المشتري البيع وقبله. وأن هذا الشرط الصريح الذى يفرضه المشتري على البائع يكون فى معظم الأحيان صريحاً وفى أحيان قد يستخلص من ظروف الحال.

ومن الجدير بالذكر أن كافة السلع الغذائية لا يمكن معرفة جودتها إلا بالمذاق مثل السكر والزيت والعسل والخل والشاى ولولا اختلاف الأذواق ما تعددت السلع وتنوعت وقد يكون ذلك بالنسبة للتاجر الكبير أما المستهلك فينحصر ذلك بالنسبة له فى أنواع الجبن والزيتون وبعض الحلويات فلا يتم البيع مثل تلك الأحوال إلا بعد المذاق من جانب المشتري.

وإذا تم البيع على أساس العينة فمن البديهي أن يكون المشتري قد ذاق العينة وحازت قبوله ورضاه.

وفى الغالب يتم المذاق فى المكان والزمان اللذين يتفق عليهما المتبايعان فإن لم يكن هناك مكان ولا زمان اتبع العرف السائد فى مثل تلك الأحوال.

والمشتري فى هذا البيع هو صاحب القرار الأول والأخير فإن شاء قبل المبيع ولو شاء رفضه فله دائماً الحرية الكاملة فالعبرة دائماً بذوق المشتري الشخصى لا شخص آخر.

ويترتب على أن البيع مشروط بمذاق المشتري وذوقه الشخصى أن يمكن البائع المشتري من القيام بهذا المذاق من المبيع.

وبناء على ذلك لا بد أن يعلن المشتري قراره بعد ذلك صراحة على أنه من الممكن أن يكون ضمناً ويستخلص هذا القبول الضمنى من طلب المشتري كميات وفيرة من نوع المبيع أو يناقش أمر السعر مع البائع فكل هذا من دلائل تشير إلى ان المشتري قد ارتضى المبيع بعد أن ذاقه.

ومن الجدير بالذكر أن البيع بالمذاق هو فى حقيقة الأمر وعد بالمبيع بشرط قبول المشتري.

فإذا رفض المشتري المبيع لم يستطع البائع إجباره على اختيار صنف معين وفى المقابل لا يستطيع المشتري إجبار البائع على تسليمه صنف آخر يلائم ذوقه الشخصى.

ومن مميزات البيع بشرط المذاق أنه لا يتم إلا من وقت إعلان المشتري للقبول دون أثر رجعى. فبيع المذاق قبل أن يقبل المشتري ما هو إلا وعد بالمبيع من جانب واحد ويطلق الفقه الإسلامى على هذا النوع من البيوع اسم البيع مع خيار الشرط.